A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

PROVISIONAL

A/42/PV.70
24 November 1987

ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) [٣٧]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ب) تقرير الأمين العام
(ج) مشروع قرار

- تنظيم الأعمال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64417 ٢٦٧٧ج

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٣٧ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/42/23 (Part VII) , A/AC.109/920 و Corr.1)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/732)

(ج) مشروع قرار (A/42/L.17) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أقترح قفل قائمة المتكلمين بشأن هذا البند الساعة ١٧/٠٠ بعد ظهر اليوم .

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السيد أحمد فاروق عرنوس ، ممثل الجمهورية العربية السورية ، لكي يعرض تقرير اللجنة .

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي مقررا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة الفصل العاشر من تقرير اللجنة الخاصة A/42/23 (الجزء السابع) الذي يتضمن عرضا لنظر اللجنة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) .

ان اللجنة الخاصة ، لدى استعراضها للحالة السائدة في ذلك الاقليم ، استرشدت بقرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ وكذلك القرار ٤١/٤١ باء المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وقد استمعت اللجنة الخاصة الى بيانات أدلى بها ثلاثة أفراد لديهم اهتمام بهذه المسألة . واشترك في أعمال اللجنة الممثل الدائم للأرجنتين كما فعل في

Digitized by UNOG Library

الجلسات السابقة للجنة . ولم يشترك وفد المملكة المتحدة في نظر اللجنة في هذا البند .

وبعد أن انتهت اللجنة الخاصة من نظر هذا البند ، اعتمدت في الجلسة ١٣٢٧ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس مشروع قرار اشتركت في تقديمه شيلي وفنزويلا وكوبا ، على النحو المبين في الفقرة ١٣ من الفصل العاشر في التقرير . واذ فعلت اللجنة ذلك ، فانها أشارت الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وكل القرارات الاخرى التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة بشأن هذه المسألة . وأعربت اللجنة عن الأسف لأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة لم يبدأ بعد على الرغم من التأييد الدولي الواسع النطاق لاجراء مفاوضات شاملة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة تشمل جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) .

لذلك ، حثت اللجنة حكومتي البلدين على أن تستأنفا المفاوضات ، وكررت تأييدها الحازم للمهمة المتجددة للمساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام في هذا الصدد .

وترد البيانات التي أدلى بها أثناء المناقشة في المحضر الحرفي للجلسة ١٣٢٧ للجنة (A/AC.109/PV.1327) .

السيد كابوتو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في كلمتي التي ألقيتها أثناء المناقشة العامة للدورة الحالية أكدت أنه بالرغم من استمرار بعض الصراعات أو تفاقمها ، فقد أحرز بعض التقدم الملموس عن طريق الانفراج الدولي . ومن ثم ، فان حالات التفاهم الأخيرة بين الدولتين العظميين والعملية الجارية نحو احلال السلم في أمريكا الوسطى ، هي أمور تمثل اسهاما كبيرا في الجهود الرامية الى حل المشاكل الهامة وتعزيز مبادئ الميثاق .

وفي رأينا أن هذه الأمثلة ليست منفصلة أو جاءت بمحض المصادفة ، ولكنها بالأحرى تعبيرات متزامنة لاتجاه متعاظم نحو السعي للتوصل الى حلول سلمية وتفاوضية للصراعات بين الدول .

Digitized by UNOG Library

ومن الطبيعي أنه في السياق الذي يحبذ الحوار والمشاورات على نحو متزايد ، فان اصرار بعض الحكومات على رفض تسوية منازعاتها عن طريق المفاوضات يبدو أمرا قد عفا عليه الزمن تماما . وأصبحت هذه المواقف تتعارض على نحو متزايد ، سياسيا ونفسيا ، مع التطلعات والأحاسيس التي تسود عالمنا المعاصر .

ويؤسفني أن أبلغ الجمعية العامة بأنه على الرغم من النداءات المتكررة للأمم المتحدة والجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام فان الأرجنتين والمملكة المتحدة لم تستأنفا بعد المفاوضات الموضوعية التي لا غنى عنها للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة جزر مالفيناس . ويعتبر رفض الحكومة البريطانية الالتزام بقرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ السبب الرئيسي لاستمرار الحالة الراهنة غير الطبيعية .

وجدير بالذكر أن القرار ٤٠/٤١ والمقررات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا بشأن جزر مالفيناس لا تتعدى مجرد مطالبة حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بالبدء في المفاوضات بغية ايجاد الوسائل التي تؤدي الى حسم المشاكل المعلقة بين البلدين ، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس ، حسما سلميا ونهائيا ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة . وهذه القرارات لا تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات ، بل على العكس من ذلك فانها تتيح للجانبين امكانية الاعراب عن وجهات نظرهما بحرية ، وتوفر اطارا واسعا ومرنا للغاية للحوار الثنائي . ان النهج البنّاء الذي اتسمت به هذه الاعلانات لا يستهدف تأييد طرف على طرف آخر ، ولكنه يسعى بالأحرى الى تعزيز المصالحة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على أساس ثابت ومسؤول ودائم .

وجدير بالذكر أيضا أن قرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ قد حظى بتأييد الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما في ذلك أصدقاء المملكة المتحدة المقربون وحلفاؤها . ويتمشى هذا التأييد الساحق مع الاقتناع العام بأن الوضع الراهن في منطقة جنوب غربي الأطلسي لا يفضي الى مستقبل يسوده الاستقرار والرخاء في

Digitized by UNOG Library

تلك المنطقة وطالما بقي النزاع على السيادة بين الارجنتين والمملكة المتحدة مستمرا دون حسم فان الحالة في تلك المنطقة ستظل أساسا غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر .

وليس من قبيل المغالاة التأكيد على التأييد الدولي الواسع النطاق لكي تبدأ فورا المفاوضات المباشرة بين الارجنتين والمملكة المتحدة بجدول أعمال مفتوح البنود يعبّر عن تفهم مطلب الارجنتين واحترامه .

Digitized by UNOG Library

تؤيد حكومات كثيرة ، ليس في منطقة أمريكا اللاتينية فحسب ، حقوق الارجنتين على الاراضي المتنازع عليها مع المملكة المتحدة . وقد أيدت بلدان حركة عدم الانحياز صراحة حق بلدي في استعادة الجزر عن طريق المفاوضات . ولم يكن هذا من قبيل المصادفة أو مجرد نتيجة لتضامن طبيعي اقليمي أو سياسي ، ولكنه انعكاس للأدلة التاريخية الصحيحة والحجج القانونية السليمة التي تؤيد قضية الارجنتين .

ومنذ أن نالت الارجنتين استقلالها وحتى لحظة احتلال جزء مالفيناس ، مارست الارجنتين سيادتها الحقيقية على الجزر . وتستند هذه السيادة الى القانون ، لانها موروثة من اسبانيا بمقتضى مبدأ الابقاء على الحدود التي رسمت في عام ١٨١٠ للدول التي خلفت الولايات الاسبانية السابقة ، ووفقا لهذا المبدأ الذي تتماثل آثاره العملية تماما مع الآثار المترتبة على تطبيق مبادئ "عدم المساس بالحدود" المطبقة في افريقيا ، أقامت دول أمريكا اللاتينية حدود أراضيها على أساس التقسيمات الادارية الاستعمارية القديمة وورثت السيادة عليها . وأثناء هذه الحقبة الاستعمارية ، كانت جزر مالفيناس تابعة لاسبانيا وكانت تدار شؤونها من بوينس ايرس .

وبعد الاستقلال بسطت الارجنتين سيادتها على جزر مالفيناس . وعينت الحكومة سلطات رسمية فيها ، ونفذت ، بجهد عظيم ، برنامجا شعبيا مكنها من اقامة وجود فعلي ومستمر . وعلاوة على ذلك ، أبلغ المجتمع الدولي رسميا بسيادة الارجنتين على هذه الجزر . ولم يكن تأكيد الحقوق هذا الذي تم بناء على العرف السائد في ذلك الوقت ، موضع شك من جانب أي حكومة ، بما في ذلك حكومة بريطانيا العظمى .

وقد تأكد قبول بريطانيا لسيادة الارجنتين على جزر مالفيناس في عام ١٨٢٥ من خلال المعاهدة الثنائية التي اعترفت لندن بموجبها رسميا باستقلال الارجنتين . وفي تلك المناسبة ، لم تبد المملكة المتحدة أية تحفظات فيما يتعلق بأي جزء من أراضي الارجنتين . وعلى الرغم من اعترافها سابقا بسيادة الارجنتين، احتلت المملكة المتحدة الجزر في عام ١٨٣٣ باستخدام القوة .

وفي نفس الوقت ، طرد السكان الاصليون من رعايا الارجنتين ومنع رعايا الارجنتين منذ عام ١٨٣٣ من الاستقرار في الجزر أو شراء أملاك فيها .

Digitized by UNOG Library

ومن ثم ، يتضح من الناحية الفنية أن السكان الحاليين لا يمثلون شعبا من شعوب المستعمرات طبقا لفحوى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . فاذا اعترف بسكان الجزر الحاليين على هذا النحو ، فان هذا يعني أننا سنواجه مفارقة مؤداها أن الحق في تقرير المصير ، وهو الدعامة الاساسية لعملية إنهاء الاستعمار لا يستخدم لوضع حد لحالة استعمارية ، وانما لاضفاء الشرعية على استمرار هذه الحالة .

لقد أخذت الجمعية العامة في اعتبارها كما ينبغي سيادة الارجنتين على الجزر قبل الاحتلال الاستعماري لها ، والطبيعة اللاقانونية لهذا الاحتلال ، والخصائص المميزة لسكان الجزر الحاليين ، منذ أن ظهرت مسألة جزر مالفيناس لأول مرة على جدول أعمالنا في عام ١٩٦٥ . وتبعا لذلك ، أشارت القرارات ذات الصلة التي أصدرها هذا المحفل الى أن السبيل الوحيد لانهاء الحالة الاستعمارية في الجزر هو التوصل الى تسوية للنزاع الارجنتيني/البريطاني بشأن السيادة على الجزر .

ويأخذ هذا الوضع في حسبانه على نحو ملائم السمات الخاصة والفريدة لمسألة مالفيناس . وعلاوة على ذلك ، فان هذه الحالة تتفق تماما مع الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ومع فتوى محكمة العدل الدولية التي أصدرتها في عام ١٩٥٩ . وقد اعترفت كل من الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية صراحة بتفوق مبدأ السلامة الاقليمية على مبدأ تقرير المصير في الحالات التي أثر فيها الاحتلال الاستعماري على السلامة الاقليمية لبلدان مستقلة . وهذه هي حالة جزر مالفيناس التي كانت ، وأكرر ، قبل احتلالها تحت السيادة الكاملة الفعّالة لجمهورية الارجنتين .

ولم تقبل جمهورية الارجنتين قط احتلال المملكة المتحدة لجزر مالفيناس . ومنذ عام ١٨٣٣ ، أعلنّا مرارا وتكرارا احتجاجنا الرسمي ازاء ذلك الاحتلال ، وطالبنا باعادة هذه الاراضي الينا ، واليوم نفعل هذا مرة أخرى .

ان استعادة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية هدف يصبو الى تحقيقه كل شعب الارجنتين . وسنواصل باصرار وحزم محاولة اقناع المملكة المتحدة بضرورة التخلي عن هذه الاراضي التي تخص بلدي ، وسنستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية وسائل التسوية السلمية التي ينص عليها الميثاق .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا السياق ، أود أن أذكّر بأن حكومة الارجنتين الحالية منذ توليها السلطة في عام ١٩٨٣ ، حافظت بحزم ، وبرهنت عمليا على التزامها الثابت بالسعي من أجل التوصل الى تسوية سلمية وتفاوضية للمشاكل المعلقة مع المملكة المتحدة . وقد دعونا مرارا وتكرارا الحكومة البريطانية لاستئناف المفاوضات بغية حل تلك المشاكل وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وفي نفس الوقت وكجزء من تلك السياسة ، قدمنا تأييدنا الكامل للجهود القيّمة التي اضطلع بها الأمين العام في مهمة المساعي الحميدة التي أوكلت اليه في القرار ٤٠/٤١ والقرارات الأخرى ذات الصلة . وقد أعلنا في كل المناسبات استعدادنا لحل المشاكل الثنائية بروح من حسن النوايا ، وفي اطار مرن ، وبدون شروط مسبقة .

وفي نفس الوقت ، أوضحنا مرارا أن وضع سكان الجزر الحاليين يستحق أن تتناوله بطريقة تكفل الاستجابة الكاملة لمصالحهم . وقد أبدينا دائما استعدادنا لتوخي التدابير اللازمة لكي نضمن ، في اطار تسوية عادلة للنزاع على السيادة ، أن لا يتأثر أسلوب حياة سكان الجزر ورفاهتهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية ، وأن نضمن لهم الممارسة الكاملة لحقوقهم الفردية . وفي سبيل هذه الغاية ، يمكن التفاوض على وضع ضمانات دولية وتنظيمات خاصة واطار زمني مناسب يتماشى مع روح العدالة والسماحة التي ينبغي أن تسود في المفاوضات .

ولن تمس حكومة بلادي أوضاع ٨٠٠ ١ مواطن بريطاني يقطنون الجزر بطردهم أو مضايقتهم . بل على العكس من ذلك ، فان لدينا من النوايا الحسنة ما يكفي للاستجابة لمصالحهم على نحو مرض . وبلدي لديه القدرة الروحية والقانونية اللازمة لفعل ذلك ، لأن الاحترام الكامل للشخصية الفردية والتراث الثقافي لسكانها ، يمثل جزءا من جوهر الارجنتين ذاته .

ونحن مقتنعون بأن الحالة الراهنة بين الارجنتين والمملكة المتحدة لن تفيد أيا من الطرفين بل تحول دون ايلاء الاهتمام بالاحتياجات الانسانية والبيئية في المنطقة على نحو فعّال . ان الاختلافات العميقة التي مازالت قائمة بيننا تؤثر بصورة خطيرة على تلبية هذه الحاجات الملحة .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا السياق ، ثمة جانبان انسانيان يتطلبان ايلاء الاهتمام الخاص . الاول هو السعي من أجل الحيلولة دون وقوع حوادث قد تؤدي الى زيادة حدة التوتر في جنوب غربي الاطلسي . والثاني هو تجنب امكانية نهب الموارد الحية في هذه المنطقة . ولهاتين المسألتين آثار عميقة على أمن المنطقة بأسرها وعلى رفاهية سكانها . وقد حاولنا في الاشهر الاخيرة احراز تقدم بشأن هذه المسائل . ونحن نأمل أن تؤدي المبادرات الحالية الى نتائج عملية . ومن المهم أن نؤكد أن حل هاتين المسألتين الانسانيتين لن يمس بأي حال وضع أي من الطرفين فيما يتعلق بالسيادة ، نظرا لان الحقوق التي طالبت بها كل من الارجنتين والمملكة المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة المضمونية يجب التحفظ عليها بصراحة .

Digitized by UNOG Library

يكمن جوهر المشاكل الارجنتينية - البريطانية ، بالطبع ، في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس . لذلك ينبغي على الجمعية العامة ، في هذه المناسبة ، أن تتمسك بحث الطرفين على بدء المفاوضات ، في أسرع وقت ، لايجاد الوسائل التي تكفل تسوية المشاكل الثنائية القائمة . بينهما بطريقة سلمية وحاسمة ، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس ، وذلك وفقا لميثاق الامم المتحدة . وأود أن أؤكد أن بدء هذه المفاوضات من جديد أمر ضروري لضمان مستقبل يسوده سلم وأمن ورخاء دائم ، في منطقة مالفيناس .

وأود أن أكرر مرة أخرى ، التزام حكومتي بالسلم في منطقة جنوب المحيط الأطلسي ، وتسوية المشاكل المعلقة مع المملكة المتحدة عن طريق التفاوض ، ووفقا للشروط المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي نفس الشروط الواردة في مشروع القرار (A/42/L.17) المعروض على هذه الجمعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل البرازيل ، الذي يود أن يعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.17 .

السيد نوغويرا - باتستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ليس الغرض من تحدثي في بداية المناقشة بشأن البند ٣٧ من جدول الاعمال ، أن أؤكد من جديد موقف البرازيل بشأن مسألة جزر مالفيناس . فلا شك أن موقف حكومتي بشأن هذا الموضوع معروف جيدا لجميع الوفود في هذه الجمعية العامة .

انني أود فقط أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.17 نيابة عن مقدميه . وبما انني أمثل بلدا يهتم على نحو كبير بتعزيز مناخ السلم في منطقة جنوب المحيط الاطلسي ، فانه يسعدني ويشرفني أن أقدم مشروع القرار بناء على طلب مقدميه .

ان مشروع القرار الذي نقدمه يطابق ، من حيث الموضوع ، القرار ٤٠/٤١ ، الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ ، بأغلبية ساحقة . ويتسم النص بالموضوعية والتوازن ؛ ويقتصر أساسا على محاولة ايجاد طريقة للتفاوض بين دولتين من الدول الاعضاء في منظمتنا ، وذلك من أجل الصالح العام . وينبغي التأكيد على أن

Digitized by UNOG Library

عملية التفاوض المطلوبة يجب أن تتفق وميثاق الامم المتحدة وتحيط علما باستعداد الامين العام لان يقدم مساعيه الحميدة اذا ما ارادت الاطراف ذلك . ويتضح هذا الاستعداد في تقرير الامين العام (A/42/732) ، ففي سياق البحث عن تسوية للنزاع ، أشير "الى جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) ، وفقا لميثاق الامم المتحدة" . ومن ناحية أخرى ، فان مشروع القرار لا يشير الا الى ضرورة التفاوض ، ويترك للطرفين اختيار الوسائل التي يعتبران أنها مناسبة لتحقيق تفاهم متبادل .

وهكذا ، فان مشروع القرار لا ينحاز لجانب دون الآخر ، ولا يؤثر بأي طريقة على المواقف الاساسية لاي طرف من الطرفين . ان النداء الموجه من أجل التفاهم المتبادل بين الارجنتين والمملكة المتحدة ، يستهدف تحقيق السلم والتسوية العادلة والدائمة للاختلافات القائمة بينهما . وتتمثل تطلعات المجتمع الدولي هذه ، والتي تقوى سنة بعد أخرى ، في التأييد المتزايد الذي تلقاه القرارات المعنية بهذا الموضوع منذ عام ١٩٨٣ .

ونحن نأمل ، بشكل متزايد ، في أن تجد الارجنتين والمملكة المتحدة الوسائل المناسبة لتلبية دعوتنا العامة . ونرى أن هناك جوا من الثقة المتبادلة بدأ يتواجد بين الطرفين وأنهما على استعداد للعودة الى الحوار الايجابي الذي قد يؤدي الى تطبيع العلاقات بينهما والتوصل الى تسوية حاسمة للنزاع .

وانني اذ أضع في اعتباري هذا المثل الاعلى الذي تعتز به جميع الدول الاعضاء في منظمتنا ، أطلب من الجمعية العامة ، نيابة عن مقدمي المشروع ، أن تؤيد مشروع القرار A/42/L.17 ، أكبر تأييد ممكن .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى يطلب الى الجمعية العامة أن تنظر في حالة من حالات التوتر الدولي الضارة بالسلم والامن ، بغية ايجاد الظروف المؤدية الى تحقيق التفاهم الحقيقي بين الطرفين وتيسير بدء المفاوضات الموضوعية بشأن مسألة مالفيناس .

Digitized by UNOG Library

ولقد التزمت بيرو بتقديم الدعم النشط لهذه القضية في مرحلة مبكرة جدا ، وأسهمنا فيها بأقصى قدر ، وكرسنا لها أكبر الجهود ، وذلك تمشيا مع موقفنا الاساسي ورغبتنا في تحقيق العدالة ، وتفهمنا للعناصر التاريخية ، ورغبتنا في تحقيق سلم حقيقي ودائم .

وفي نفس هذا السياق ، الذي استندت اليه جهودنا المبذولة من أجل الوساطة ، يشارك وفدي الآن في هذه المناقشة ، رغبة منه في التعاون مع الاطراف للبحث عن الطرق والوسائل التي تمكن الجمعية العامة من الوفاء بمسؤولياتها الحساسة في خدمة السلم .

وينبع ذلك الموقف أيضا من قلقنا من استمرار وجود بؤرة محتملة للنزاع في منطقة جنوب المحيط الاطلسي ، وهو ما يضع أمريكا اللاتينية في موقف يتعرض فيه أمنها للخطر بسبب إضفاء الطابع العسكري ، على نحو متزايد ، على المنطقة ، مما يهدد السلم ويعوق عملية نزع السلاح والوفاق في المنطقة .

واعترفت هذه الجمعية بضرورة البدء في عملية عكسية تنطوي على تعزيز الوفاق ، وتخفيض الوجود العسكري في المنطقة ، والقضاء على بؤر النزاع ، وازالة الاسلحة النووية ، وذلك عندما أعلنت أن منطقة جنوب المحيط الاطلسي هي منطقة سلم وتعاون .

وفي هذا الصدد تتضح بصفة خاصة أهمية النداء الذي وجهته الجمعية العامة لاحترام الوحدة الوطنية لجميع الدول الموجودة في المنطقة وسيادتها واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ، شأنه شأن نداء الجمعية العامة بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واعتبار الحصول على الاراضي بالقوة أو بالاحتلال العسكري أمرا لاغيا وباطلا ، وكلها أمور تشكل عناصر قضية مالفيناس منذ أن بدأ النزاع .

وبذلك الاعلان أكدت الجمعية العامة من جديد مقررها بشأن زيادة عدد مناطق السلم والوفاق في محيطات العالم ، وحماية شعوب كل منطقة من هذه المناطق من المنازعات والمواجهات الاجنبية التي تهدد أمنها وتعوق تقدمها ، وتعزيز التعايش السلمي والتعاون .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا السياق ينبني مشروع القرار على هذه الأفكار ووفد بلدي على استعداد للمشاركة في تقديمه بما أنه يلتمس تطبيع العلاقات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة وبدء حوار يظلله مناخ من الوضوح والصراحة مما يوجد الظروف لاقرار الثقة المطلوبة للمفاوضات وصولا الى تسوية كل المسائل المعلقة وايجاد حل عادل وشامل ونهائي للنزاع .

ويتعهد وفد بلدي ، مرة أخرى ، بمنح كامل تأييده لهذا المسعى صوب التفهم .

السيد بينالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى نناقش في هذه الجمعية مسألة جزر مالفيناس . وقد انقضى الآن أكثر من خمس سنوات منذ أن اضطر المجتمع الدولي الى ابلاء الاهتمام ذي أولوية للنزاع الذي طال أمده بين الأرجنتين والمملكة المتحدة والذي بتحوله ، بغتة ، الى مواجهة مسلحة أضر ضررا شديدا بالسلم والأمن في الجزء الجنوبي من القارة الامريكية وعرضهما للخطر . والحقيقة المماثلة في أن مشكلة الجزر ازدادت صعوبة وتعقيدا كنتيجة للصراع المسلح ، وأن الحل المستقر ازداد بعدا عن متناولنا ، تنذر هي الاخرى بالخطر .

ومنذ عام ١٩٨٢ تسعى الامم المتحدة الى ايجاد الوسائل الكفيلة بجعل التسوية السلمية والنهائية للمشاكل المعلقة بين الارجنتين والمملكة المتحدة أمرا ممكنا . وعاما بعد عام ، اتخذت قرارات ظلت مجرد حبر على ورق ولم تنفذ أبدا . والامين العام للمنظمة ، الذي تسند اليه تلك القرارات المتوالية مهمة بذل المساعي الحميدة ، لم يدخر أي جهد لبلوغ ذلك الهدف ، بيد أن هذه المساعي المشكورة لم تسفر عن النتائج المتوقعة والمنشودة . وكما يرد في التقرير المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر خلص الامين العام الى الاستنتاج بأن الظروف لم تتطور تطورا كافيا يمكنه من الوفاء بالمهمة المسندة اليه من قبل الجمعية العامة ، وعلى الرغم مما أبداه الجانبان في العام الماضي عن اعتدال جدير بالثناء ورغبة واضحة في تخفيف حدة المخاطر المترتبة على التوتر لم يتسن اقناع الحكومتين ببدء حوار وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ .

ومازال جوهر المشكلة قائما ، اذ مازالت مواقف الطرفين من المسألة الرئيسية المتعلقة بالسيادة متعارضة تماما . وان لم تحل تلك المسألة ، لن نستطيع حتى أن نتصور حلا كاملا ومقبولا لمسألة جزر مالفيناس .

Digitized by UNOG Library

والارجنتين على استعداد للتفاوض وقد أبدت ارادة سياسية لبدء مفاوضات شاملة مع المملكة المتحدة تشمل أي موضوع يهم الجانبين . وعبرت عن هذا بوضوح في البيان الذي صدر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ والذي تكرر في شباط/فبراير من هذا العام . ومما يبعث على الاسف أن تلك المبادرة لم تلق استجابة مؤاتية من المملكة المتحدة ومن ثم أصاب الموقف حالة من الركود تشكل مصدرا للتوتر في المنطقة .

أما البيان المتعلق بمصائد الاسماك في جنوب غربي المحيط الاطلسي والصادر عن الحكومة البريطانية في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ ، فقد أضاف الى حالة معقدة بالفعل عناصر تنذر بخطر شديد فذلك الاعلان تترتب عليه سلسلة من الآثار القانونية والاقتصادية تضر بمصالح الارجنتين وقد تفضي الى تصاعد التوتر وانعدام الامن بشكل خطير في جنوبي المحيط الاطلسي حسبما أشارت الى ذلك مصادر منها ، فمنظمة الدول الامريكية وحركة عدم الانحياز . ولذا فمن الضروري تجنب اثارة مزيد من الصعوبات أمام حل النزاع .

وفي مثل هذه الظروف ، فان مشروع القرار الذي تشترك كولومبيا في تقديمه والمطروح على الجمعية العامة ، يقترح مرة أخرى واستنادا الى القرارين ٣١/٤٠ و ٤٠/٤١ اطارا للتسوية السلمية للمنازعات أو لمسألة جزر مالفيناس . ونص مشروع القرار الذي صيغ بعبارات بعيدة عن الانحياز لا يستبعد الحكم على موقف الطرفين ولكنه يقترح القيام بعملية تفاوضية قد تؤدي الى حل جميع المشاكل المعلقة وفقا للميثاق . ويدعو وفد بلدي الدول الأعضاء في المنظمة الى اعطاء دفعة قوية لمشروع القرار هذا بالتصويت له .

وان قضية جزر مالفيناس تؤثر تأثيرا عميقا في أمريكا اللاتينية بأسرها . وقد اجتمعت بلدان المنطقة على مؤازرة جمهورية الارجنتين وتأييد حقها في السيادة على تلك الجزر تأييدا مطلقا . ومما لا جدال فيه أن استمرار النزاع مع المملكة المتحدة يؤثر في المناخ السياسي بالقارة ، ان قضية واضحة من قضايا انهاء الاستعمار كان يمكن حلها في سياق الاطار الذي يوفره ميثاق الامم المتحدة قد أصبحت بؤرة للتوتر والنزاع في جنوب الاطلسي ، تمتد آثارها الى سائر أرجاء المنطقة .

Digitized by UNOG Library

وفي الاسبوع الماضي اتخذت الجمعية العامة قرارا آخر يثني على ما تبذله الدول التي تشكل جزءا من منطقة السلم والتعاون جنوبي المحيط الاطلسي من جهود لتعزيز السلم والتعاون الاقليمي ويحث جميع الدول على التعاون في النهوض بهذه الاهداف في المنطقة وعلى الامتناع عن القيام بأي أعمال لا تتماشى مع ميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ويمكن أن تثير أو تصعد حالات التوتر أو أي صراع محتمل في المنطقة . وقد صوتت المملكة المتحدة لصالح ذلك القرار وهذا هو السبب في أن المجتمع الدولي يأمل أن تشرع الحكومة البريطانية على الفور ، انطلاقا من تقاليدها العريقة والصلات الوثيقة التي ربطته بينها وبين أمريكا اللاتينية طيلة قرون ، في اجراء مفاوضات بغية التوصل الى تسوية سلمية ونهائية للمشاكل المعلقة بين البلدين وفقا لميثاق الامم المتحدة ، مفاوضات لا بد أن تتناول مستقبل جزر مالفيناس من كل جوانبه . وبذلك تذلل واحدة من أخطر العقبات التي تقف حائلا دون تحويل منطقة السلم والتعاون في جنوبي الاطلسي الى حقيقة ملموسة .

Digitized by UNOG Library

ان كولومبيا ليست ، ولم تكن في يوم من الايام ، من أنصار استخدام القوة من أجل حل المنازعات . فالتسوية السلمية للنزاعات عنصر رئيسي ترتكز عليه سياسة كولومبيا الخارجية ، ولهذا يؤيد بلدي حل النزاع على جزر مالفيناس حلا شاملا قائما على التفاوض ، ويشتمل على صيغ توفق بين حقوق الارجنتين والمصالح المشروعة لسكان الجزر .

وتعلن كولومبيا مرة أخرى تضامنها الكامل مع موقف الارجنتين وتؤكد مرة أخرى أملها في أن تحل الخلافات مع المملكة المتحدة بطريقة سلمية قانونية وعادلة . وكولومبيا مقتنعة بأنه بفضل التأييد الحازم من جانب المجتمع الدولي والتعاون الوثيق من جانب الامين العام للامم المتحدة ، سوف يوجد حل لجميع جوانب المشكلة ، ونستطيع بهذه الطريقة أن نقدم اسهاما قيما في تعزيز السلم في العالم .

السيد غوموسيو غرانييز (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

تنظر الجمعية العامة في مسألة جزر مالفيناس في جلساتها العامة منذ ست سنوات . ولا ينبغي أن تكون دراسة هذه المسألة دراسة روتينية أو متكررة . الا أنه بسبب عدم احراز تقدم في المساعي الرامية الى ايجاد حل توفيقي لهذه المسألة ، تضطر الدول الاعضاء الى دراستها مرة أخرى .

أود أن أشكر وزير خارجية الارجنتين ، السيد دانتي كابوتو ، على بيانه الذي يصور خلفية هذه المسألة . وأود أن أشكر بالمثل الامين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/42/732 ، الذي قدمه الى الجمعية العامة تنفيذا لقرارها ٤٠/٤١ ، الصادر في السنة الماضية .

ونرى من ذلك التقرير أن الامين العام كانت له اتصالات مع حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، لتقديم أية مساعدة تسهم في ايجاد تسوية سلمية لهذه المسألة . ويقول الامين العام إنه ، بعد عدة اتصالات لتبادل الآراء ، وصل الى نتيجة مؤداها أن الظروف لم تتحسن بطريقة كافية للسماح له ببذل مساعيه الحميدة تنفيذا للولاية التي أناطتها به الجمعية العامة .

كما يشير الامين العام الى أن المملكة المتحدة تود أن تقيم علاقات طبيعية مع الارجنتين ، وتعتبر أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك تتمثل في أن يركز البلدان على

Digitized by UNOG Library

قضايا المصلحة المتبادلة ، مثل مصايد الأسماك ، تاركين جانبا معالجة مسائل السيادة ومستقبل جزر مالفيناس ، التي تعتبر في رأي الجمعية العامة أصل هذه المشكلة كلها .

ومن ناحية أخرى ، قال الأمين العام في تقريره إن الأرجنتين على استعداد لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٠/٤ من أجل حل جميع القضايا المعلقة ، ومنها جميع المسائل المتصلة بجزر مالفيناس . وأخيرا ، يؤكد الأمين العام على سمتين جديرتين بالثناء هما الاعتدال والرغبة الواضحة في خفض أسباب التوتر ، ويأسف لأنه لم يتسن بدء الحوار الذي أوصت به الجماعة الدولية . ولا يسع وفد بلدي الا أن يأسف لعدم احراز تقدم خلال هذه السنة الماضية . فهذه المسألة كما أكدت جميع وفود أمريكا اللاتينية ليست قضية أرجنتينية فحسب ، بل انها قضية كل الشعوب والحكومات في أمريكا اللاتينية . وفي هذا الاطار ، أيد شعب وحكومة بوليفيا منذ القرن الماضي ، كل التأييد الأرجنتين بشأن مسألة جزر مالفيناس .

ان تأييد بوليفيا لا ينبثق فحسب من مجرد التضامن بين شعبين شقيقين ، بسبب مصيرهما الواحد وموقعهما الجغرافي ، ولكنه يرجع أيضا الى أن البلدين يؤمنان معا بنفس مبادئ القانون الدولي ، ولاسيما تلك التي لا تعترف بالاستيلاء على الأراضي بقوة السلاح . وباسم الحكومة الدستورية التي يرأسها السيد فيكتور باز إستنسورو أؤكد مرة أخرى التزام بوليفيا الصارم ازاء الأرجنتين ، فيما يتعلق بنزاع السيادة على جزر مالفيناس ، التي هي في رأي حكومتي جزء لا يتجزأ من إراضي الأرجنتين المتوارثة .

وقد شاركت بوليفيا ، مع بلدان أخرى ، في تقديم خمسة مشاريع قرارات اعتمدتها الجمعية العامة . وفي هذه القرارات حثت الجمعية الأرجنتين والمملكة المتحدة على أن تستأنفا المفاوضات من أجل ايجاد تسوية لنزاع السيادة الذي يعرف بمسألة جزر مالفيناس ء وفي هذه القرارات ، طلب من الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة ، وأن يساعد الطرفين على استئناف هذه المفاوضات .

ومنذ الدورة الأربعين ، تقدم مجموعة من البلدان الصديقة للأرجنتين والمملكة المتحدة ، مشروع قرار يوفر منظورا جديدا لحل النزاع . وفي هذه السنة ، وللمرة

Digitized by UNOG Library

الثالثة على التوالي ، تابعت نفس البلدان هذا النهج ، الذي يتيح فرصة لكسر الجمود ، ويود وفد بوليفيا أن يعرب عن رغبته في أن يصبح من بين مقدمي مشروع القرار A/42/L.17 ، ويطلب من الأمانة أن تضيف اسم بوليفيا الى أسماء الوفود الأخرى المشاركة في تقديم مشروع القرار .

ويرى وفد بلدي أن المملكة المتحدة والارجنتين ينبغي لهما أن يرحبا بمشروع القرار الحالي وأن يتفاوضا في الاطار الذي يقدمه من أجل تسوية النزاع . ومما لا شك فيه أن أي حل لمسألة جزر مالفيناس ينبغي أن يكون حلا دبلوماسيا وأن يأخذ كافة جوانب المسألة في الاعتبار ، ولاسيما مشكلة السيادة ، التي يمكن فتح باب المناقشة فيها بالآراء السائدة في القرن الحادي والعشرين ، رغم أننا ننطلق من الأساس القائل بأن الجزر كانت جزءا من أراضي الارجنتين المتوارثة ويجب أن تعود اليها بطريقة أو بأخرى .

لقد قيل إن جزءا من المشكلة ينبع من سكان الجزر وحقهم في تقرير المصير . وقد تكلم وفد بلدي بكل وضوح في السنوات الماضية عندما كان يقول إن حق تقرير المصير حق غير قابل للتصرف بالنسبة للشعوب في أن تحدد مستقبلها . الا أنه لا يطبق في هذه الحالة لأن سكان الجزر ثمرة الاحتلال العسكري وقد نقلوا الى الجزر لأغراض الدعم الاداري وللعمل كموظفين في خدمة السلطات الاستعمارية ، وبهذا يحققون السيطرة البريطانية على الجزر . وكان هؤلاء السكان يشعرون دائما بأنهم بريطانيون ويرغبون في أن يظلوا بريطانيين . ولم يحاولوا أبدا السعي من أجل تحقيق الاستقلال أو الهوية الوطنية . ولم يطمحوا الى الانفصال عن الدولة الاستعمارية ، كما تبين من أربعة عقود من المداولات في اللجنة الرابعة .

ورغم كل ما ذكرته ومع مراعاة البيانات التي أدلى بها أحد الاساتذة الأمريكيين البارزين ، جوزيف تولشين ، في العدد الأخير من نشرة بحوث أمريكا اللاتينية ، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، فان العقبة الحقيقية في طريق الحل الدبلوماسي لمسألة مالفيناس هو الاجراء المتعنت الذي تتخذه شركة جزر فوكلاند ، التي

Digitized by UNOG Library

تضغط بشدة بالغة في مجلس العموم البريطاني من أجل مصالحها . ويحدث هذا وفقا لما ذكر البروفيسور تولشين في الوقت الذي "تحققت فيه أسوأ التنبؤات فيما يتعلق بالتكلفة الباهظة لابقاء جزر فوكلاند كقلعة عسكرية"

ويضيف البروفيسور تولشين :

"ان السكان غير راضين ويتزايد سريعا بينهم ادمان الخمور وزادت الهجرة زيادة كبيرة" .

Digitized by UNOG Library

هذه المعلومات التي قدمها هذا البروفسور بالإضافة إلى تلك التي قدمها سكان الجزر الذين أعرب البعض منهم ، كملتمسين - عما عانوه من ضيعة الوهم فيما مضى - ولعل ذلك هو السبب في أنهم لم يؤت بهم إلى هنا هذا العام - تدحض التحجج بتقرير المصير لعرقلة حل هذه المسألة . إن الحقيقة واضحة : فسكان الجزر يريدون حلا يضمن مستقبلهم على المدى البعيد ، أي عندما تصبح شركة جزر فوكلاند غير قادرة على تحقيق نفس القدر من الأرباح الكبيرة التي ظلت تحققها من استغلالها الاستعماري . ومن الواضح ان الأرجنتين تقدم في هذا الصدد لسكان الجزر الذين وظفتهم الشركة الاستعمارية والذين لا يرغبون في العودة إلى المملكة المتحدة آفاقا أفضل وتضمن لهم ولأسرهم مستقبلا اقتصاديا مزدهرا وتتيح لهم إمكانية الاضطلاع بدور حاسم في شؤونهم الخاصة بدلا من الدور الهامشي الذي يلعبونه الآن وخاصة إن مستويات الهامشية هذه ستزداد في المستقبل القريب بقدر ما سيتناقص اهتمام شركة جزر فوكلاند باستثماراتها الحالية .

وفي الختام ، يحث وفدي ، بروح من الصداقة ، سلطات المملكة المتحدة على حل المسائل المعلّقة فيما يخص مسألة جزر مالفيناس . لقد أعربت قطاعات كبيرة من المجتمع البريطاني عن رغبتها في التوصُّل إلى حل تفاوضي . كما أعربت الحكومة الديمقراطية الأرجنتينية عن رغبتها والتزامها بإيجاد حل سلمي في إطار القرارات التي اتخذتها هذه المنظمة العالمية . لذلك ، ينبغي للجمعية العامة أن تؤيد مشروع القرار A/42/L.17 وينبغي للأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة المشار إليها في مشروع القرار . ويحدونا الأمل في أن الأمين العام سيحيطنا علما في العام المقبل بأن الطرفين بدآ مفاوضاتهما لحسم هذا النزاع .

السيد تيودور (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأكون مقصِّرا في واجبي إذا ما أدليت بكلمتي لأول مرة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة دون أن أضيف إلى الإشادة التي وجهها إليكم أعضاء وفدي وأتقدم لكم بتهانئي الشخصية على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة وتمنياتي لكم بكل نجاح في الاضطلاع بولايتكم الهامة .

Digitized by UNOG Library

إنني أرحب بشكل خاص بالفرصة التي أتيحت لي للتكلم في المناقشة التي تجري بشأن البند الهام المعروض علينا اليوم ، وهو مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) . فحكومة بربادوس التي أتشرف بعضويتها ، لم تتح لها الفرصة ، منذ انتخبت في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، للإعراب عن رأيها بشأن هذه المسألة في هذا المحفل الموقَّر . لذلك ، أشعر أنه من الأجدر بي أن أفعل ذلك الآن نظرا للآثار العميقة التي كانت وما زالت لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) على السلم والأمن في منطقتنا . علاوة على ذلك ، يجعل الأثر الكبير لهذه المسألة على العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، والقلق الذي أشاعته في المنطقة ، من الضروري والملح لدى حكومتي السعي إلى تسوية سلمية ودائمة لهذا النزاع بين بلدين تعتبرهما بربادوس صديقين حميمين .

إن الحرب المأساوية عديمة الجدوى التي دارت في منطقة جنوب الأطلسي في عام ١٩٨٢ وضعت العديدين منا في منطقة الكاريبي أمام إحدى أصعب وأخطر المعضلات المتعلِّقة بالسياسة الخارجية التي واجهناها منذ الاستقلال . وقد بدا للعديدين منَّا في تلك المنطقة دون الاقليمية حينذاك ، ولا سيما بربادوس ، إننا شهدنا بين ليلة وضحاها ضياع الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي بذلت طوال عقدين من الزمان لإيجاد روح حقيقية للتلاحم والتفاهم في منطقتنا المتسمة بتنوع عرقي ولغوي وثقافي ثري .

ولقد كان الموقف الذي اتخذته بربادوس إبان الأزمة موقفا مبدئيا انبنى على أحكام القانون الدولي السائد ونبع من القلق الذي ساورنا كدولة جزرية صغيرة عزلاء خشية أن يؤدي ذلك الصراع إلى تشجيع التدخل واللجوء إلى القوة المسلَّحة كوسيلة لتسوية أي نزاع اقليمي . وبالرغم من أن هذا الموقف كان استجابة لحدث معين ، وعنينا فيه عناية خاصة بتفادي إبداء الرأي حول القضية المضمونية موضوع النزاع ، أساء شركاؤنا في أمريكا اللاتينية تفسيره مما أدى إلى خلق ثغرة واسعة من سوء الفهم والتوتُّر كانت تهدد في رأينا ببث الشقاق في منطقتنا بشكل دائم .

إلا أن ذلك لحسن الحظ قد مضى . ومن دواعي السخرية أنه في العديد من الحالات من هذا القبيل كثيرا ما تصلح المأساة كعامل محفِّز للتغيير الإيجابي والترشيد والمصالحة . لقد أدت مأساة حرب جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى إحداث تغيير ديمقراطي في

Digitized by UNOG Library

الارجنتين وسنحت الفرصة للتفكير مليًا في مشكلة قديمة . وبالنسبة لبربادوس ، أدى خطر انهيار العلاقات ما بين دول البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية إلى إعادة تقييم أساسي للسياسة الخارجية ، وفي نهاية المطاف إلى إعادة العلاقات مع جيراننا في نصف الكرة الغربي على مستوى نعتقد أنه أقوى وأوثق من ذي قبل .

إن الخبرة التي ذكرتها للتو تحمل في طياتها رسالة تتجاوز النطاق الاقليمي وهي تتلخص ببساطة في أن الروح التي تهيمن في أعقاب خوض الحروب وإراقة دماء الشباب دون أن تكون لذلك نتيجة أكيدة كثيرا ما تدعو إلى الغلو في المشاعر القومية . بيد أن الحرب تعطي زخمها الخاص الذي يفضي إلى التغيير ، وهو زخم يؤدي بشكل طبيعي وفطري إلى تضميد الجراح والحوار والمصالحة .

لقد أعجبت بربادوس بالنهج المعتدل والتوفيقي الذي أبدته حكومة الأرجنتين بقيادة الرئيس الفونسين والتزامها الصادق بتسوية سلمية للنزاع . وعلى نفس النحو ، اكتسبنا من خلال التجارب التي خضناها في ماضينا الاستعماري معرفة وثيقة بقدرة المملكة المتحدة ، تلك الدولة العظيمة ، على إبداء المرونة والحنكة والواقعية العملية عندما يقتضي الأمر ذلك . ونحن نناشد الآن أن يتاح لهذه الصفات التي اتسمت بها مفاوضات أخرى جرت مؤخرا واشتركت فيها المملكة المتحدة ، أن تفعل فعلها في حالة جزر فوكلاند (مالفيناس) .

Digitized by UNOG Library

ونود ، مرة أخرى ، أن نحث هذين الحليفين لبربادوس على الدخول في حوار ثنائي متصل بغية التوصُّل ، في أقرب وقت ممكن ، إلى تسوية سلمية تفاوضية لمسألة جزر فوكلاند/مالفيناس ، تكون مرضية لكلتا الحكومتين ، وتعبِّر عن مصالح سكان جزر فوكلاند/مالفيناس ، وتتماشى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

لقد شهدنا بالفعل علامات مشجِّعة على تلاقي مصالح الطرفين بشأن عدد من المسائل الثنائية ، ونشعر أن العلاقات القائمة توفِّر أساسا سليما للتسوية المبكرة لخلافاتهما السياسية .

وللمجتمع الدولي ، في هذا الصدد دور حيوي داعم يقوم به . فلا بد لأعضاء هذه الهيئة أن يتجنبوا الخطابيات وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى استقطاب الآراء أو تصلُّب المواقف من جانب أي من الحكومتين المعنيتين . فالأجدر بنا ، بدلا من ذلك ، أن نسعى جاهدين إلى إيجاد مناخ موات يستطيع فيه الطرفان أن يواصلا التفاوض بجدية لتسوية خلافاتهما ، وتظل فيه مساعينا الحميدة ، جماعة وفرادى ، متاحة باستمرار لكلتا الحكومتين لمساعدتهما على تحقيق هذه الغاية . ويتحمل من هم حلفاء اقليميون للأرجنتين منا ومرتبطون تاريخيا بالمملكة المتحدة ، مسؤولية خاصة في السعي إلى بناء وتعزيز الجسور على الطريق المؤدية إلى حوار ثنائي متواصل وتوفيق متصف ببعد النظر . وبربادوس ، من جانبها ، على أهبة استعداد للمساعدة بأية وسيلة ممكنة في هذا الصدد ، وتؤكد من جديد ما عرضته على حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة من توفير بيئة محايدة لدفع المفاوضات قدما إذا ما وجد الطرفان في ذلك فائدة لهما .

لقد أعلنت من قبل في محافل البلدان الأمريكية أن بربادوس لا تتخذ أي موقف من نزاع جزر فوكلاند/مالفيناس ، وأنها لا تحكم مسبقا على أية مسألة ، لأن ذلك يكون ، في رأينا ، ضربا من التدخل غير المبرَّر في شؤون بلدين صديقين . فشاغلنا الرئيسي حمل الطرفين على التفاوض للتوصل إلى حل سلمي لما بينهما من صعاب . وشاغلنا الثانوي ألا يتخذ أي من الطرفين أي إجراء من شأنه أن يفاقم الوضع الراهن ويؤدي إلى تصعيد التوتُّر في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

إن مشروع القرار المطلوب من الدول الأعضاء النظر فيه تحت هذا البند مشروع متوازن ومعتدل تثق بربادوس في أنه سوف يحظى بأغلبية من الأصوات ، ونأمل ألا يظل شيء مما يدعو إليه محتاجا إلى أن نكرر الدعوة إليه في نفس هذا الوقت من العام القادم . ويحدو حكومة بلادي وطيد الأمل في أن يجد الحليفان القريبان ، الأرجنتين وبريطانيا ، الإرادة السياسية اللازمة للدخول في مفاوضات جادة تؤدي إلى إيجاد تسوية مشرفة لهذه المسألة التي طال أمدها . وتحقيقا لهذا الغرض ، تعرب حكومة بلادي عن تأييدها وتشجيعها المستمرين لكل منهما .

سير كريسبن تيكل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

هذه هي السنة السادسة على التوالي التي نأتي فيها إلى هذه الجمعية لنناقش مسألة جزر فوكلاند . ويبدو أنه لم يطرأ خلال هذه السنوات الست تغيُّر يذكر على الأقل داخل هذه الجدران . فنحن - جوهريا - نتناقش نفس المناقشة ، وجوهريا ، نصوّت على نفس مشروع القرار المظلل .

لم أكن أنوي أن أزعج الجمعية بسرد التاريخ القديم لهذا النزاع المؤلم ، إلا أن الرحلة التاريخية التي أخذ وزير الشؤون الخارجية والعبادة للأرجنتين الجمعية العامة إليها تتطلب مني أن أفعل ذلك .

لقد ادّعى الوزير - الذي يؤسفني أن أرى أنه ليس موجودا في قاعة الجمعية العامة - ادعاء غريبا بأن بريطانيا قبلت بسيادة الأرجنتين على جزر فوكلاند في عام ١٨٢٥ . لكن الوقائع غير ذلك . فعندما اصدرت حكومة بيوني آيرس في أوائل عهد استقلالها مرسوما ادعت فيه بمطالب استمدتها من مطالب اسبانية سابقة ، احتجت الحكومة البريطانية رسميا وبينت أن أحكام المرسوم تعدّت على سيادة بريطانيا على جزر فوكلاند وهي سيادة يرجع تاريخها إلى القرن السابق ولم تتخل عنها بريطانيا مطلقا . وفي عام ١٨٣٢ ، قررت الحكومة البريطانية ، ممارسة لسيادتها ، إعادة استيطان الجزر . وعندما وصلت سفينة بريطانية في أوائل عام ١٨٣٣ إليها ، ووجد قبطانها مجموعة صغيرة من المستوطنين الأرجنتينيين كانوا قد قدّموا قبل وقت قصير ، أقنعهم بمغادرة الجزر سلميا .

Digitized by UNOG Library

ومنذ ذلك الحين ، ظلت جزر فوكلاند خاضعة للملكية العلنية المستمرة الفعّالة والسلمية للمملكة المتحدة التي شغّلتها وأدارتها باستمرار ، باستثناء فترة الأسابيع العشرة التعسة من الحكم العسكري الأرجنتيني في عام ١٩٨٢ .

فجزر فوكلاند ظلت بريطانية لأطول مما وجدت الأرجنتين كأرجنتين .

واسمحوا لي أن انتقل الآن إلى السنوات القريبة الماضية ، ولا سيما إلى الاعتداء الأثيم الذي وقع على الجزر في عام ١٩٨٢ . فحتى ذلك الحين ، كانت لنا حامية من ٤٣ جنديا ، وجدوا أنفسهم مضطرين للصمود أمام غزو شنّته حشود القوات العسكرية لجمهورية الأرجنتين . ولقد أشار متكلم أو متكلمان إلى القوات التي بتنا نحتفظ بها هنا . وبإمكان أعضاء الجمعية أن يطمئنوا إلى أن القوات التي لنا هناك وجدت للأغراض الدفاعية فقط وأنها صغيرة عددا ولا تشكّل تهديدا لأحد . ولكن ، هل لي أن أذكّركم بكلمات لا فونتين حين قال : "إن هذا الحيوان" - وأعني هنا بريطانيا - "حيوان حاد الطبع : عندما تهاجمه ، يدافع عن نفسه" .

وأعود إلى عام ١٩٨٢ . في ذلك العام ، قامت الأرجنتين ، خرقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، بغزو واحتلال الجزر . وبعد ذلك ، تحدّت الأرجنتين قرارا ملزما أصدره مجلس الأمن بسحب قواتها من الجزر . وبذلك وضعت حدا للمفاوضات التي كانت جارية آنذاك وتراجعت عن التأكيدات التي قدمتها بالحفاظ على أمن ومؤسسات وأسلوب حياة سكان جزر فوكلاند . وبالنسبة لسكان الجزر ، كان ذلك الغزو تجربة مروعة غيّرت تغييرات جوهريا فكرتهم عن الأرجنتين ونظرتهم إليها . فقد جعلتهم يشكّون شكوكا عميقة لها ما يبررها في ادعاءات حسن النيّة من جانب الأرجنتين . وهذه صدمة لن يتغلبوا عليها إلا بعد سنوات عديدة .

وردا على ذلك الغزو ، قامت المملكة المتحدة بالممارسة لحقها الثابت في الدفاع عن النفس كما هو منصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق - بطرد الغزاة .

Digitized by UNOG Library

لقد أعدنا إلى شعب الجزر قدرته على تحديد مستقبله ، وهذا حقه ، بدلا من أن يفرض عليه مستقبل يختاره له غيره .

هذا هو السبب في مناقشتنا الوجيزة هذا الأسبوع . فثمة غزو واحتلال وتحرير ثم تركه من الشك الدائم .

ولكن هذه المناقشة لا تدور حول نزاع عميق ومتوارث بين بريطانيا والأرجنتين ، فقد تمتع هذان البلدان طوال سنوات عديدة بعلاقات وديّة طيبة ومفيدة للطرفين . ونحن نفخر بدورنا الأساسي في مساعدة الأرجنتين في أيامها الأولى عندما مارس الأرجنتينيون حقهم في تقرير المصير . وكثير من الأرجنتينيين لهم جذور في بريطانيا ، ولا يزالون يعتبرون بريطانيا وطنا ثانيا لهم : ويكفي أن ننظر إلى عدد الذين يسافرون بانتظام إلى المملكة المتحدة ، سواء بصفة شخصية أو للقيام بأعمال . وفي المقابل ، فإن الكثير من مواطني بلادي لديهم معرفة وثيقة بالأرجنتين ، وكانت طيلة سنوات كثيرة من أكبر المتاجرين مع بريطانيا في أمريكا الجنوبية . وحتى خمس سنوات مضت ، كانت جزر فوكلاند عن وجه حق مسألة جانبية ولم تكن تدخل في معاملاتنا اليومية . ولم تنتقص من صداقتنا العميقة .

كما أن هذه المناقشة لا تتناول استعداد بريطانيا للعمل من أجل إعادة العلاقات الطبيعية بعد مأساة عام ١٩٨٢ . فبعد استسلام القوات الأرجنتينية مباشرة تقريبا ، بدأنا سلسلة مبادرات لإعادة العلاقات الطبيعية مع الأرجنتين . ومنذ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ - أي بعد مرور ثلاثة أشهر فحسب على نهاية الصراع - طبقنا بصفة منفردة الاتفاق المبرم في بداية ذلك الشهر بشأن رفع القيود المالية من الجانبين . وبعد أشهر قليلة من عودة الأرجنتين إلى الديمقراطية في عام ١٩٨٣ ، اجتمع المفاوضون من بريطانيا والأرجنتين في برن - بناء على مبادرة بريطانية - للسعي إلى تحسين العلاقات . وفي عام ١٩٨٥ ، رفعت بريطانيا منفردة بقية القيود التجارية . وفي الآونة الأخيرة ، عملت الحكومة البريطانية على التعاون مع الأرجنتين وغيرها لإقامة ترتيب متعدد الأطراف بشأن مصائد الأسماك في جنوب غربي المحيط الأطلسي ، من أجل صون وإدارة

Digitized by UNOG Library

هذه الموارد الطبيعية القيّمة ، وفي الوقت ذاته من أجل تخفيف حدّة التوتُّر في المنطقة .

ولكن ما خيب آمالنا أن الأرجنتين لم تستجب بطريقة إيجابية لهذه المبادرات . بل إنها لا تزال حتى الآن تمارس التمييز ضد المصالح التجارية والمالية البريطانية . وقد تجاهلت اقتراحا بريطانيا باستئناف خدمات النقل الجوي . وقد انهارت محادثات برن التي بدأت في عام ١٩٨٤ ، لأن الجانب الأرجنتيني لم يحترم التفاهم الذي جرى التوصُّل إليه من قبل بشأن مسألة السيادة . وإن إحجام حكومة الأرجنتين عن النظر في حل متعدد الأطراف لمشكلة مصائد الأسماك واتفاقيات المصائد الثنائية التي أبرمتها مع الاتحاد السوفياتي وبلغاريا ، قد أدى إلى قرار بريطاني ، أعلن منذ ما يزيد على ١٢ شهرا مضى ، بتطبيق نظام مؤقت للمصائد في مياه جنوب غربي الأطلسي .

ولحسن الحظ أن الدلائل لا تدعو كلها إلى اليأس ، فعندما أعلنا عن تطبيق نظام المصائد - وهو ما يسمى بنظام منطقة جزر فوكلاند المؤقت لصون الموارد الطبيعية وإدارتها - في تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي ، دعونا حكومة الأرجنتين إلى أن تستعرض معنا الأساليب الممكنة للتعاون بشأن المحافظة على مصائد الأسماك في المنطقة . وهذه الدعوة لم تقابل بالتجاهل . ومنذ دورة الجمعية العامة في العام الماضي ، تبادلت حكومتانا الأفكار ، من خلال حكومة الولايات المتحدة ، بشأن المحافظة على مصائد الأسماك وبشأن وسائل تجنُّب الحوادث . وهذه الاستجابة تبعث في نفوسنا شعورا مشجِّعا . ونحن من جانبنا نود أن ندعِّم هذه المبادلات في الأشهر المقبلة .

وهكذا فإن حكومة بلادي تريد أن تتحسن العلاقات بين بريطانيا والأرجنتين . فلماذا إذن لا يمكننا أن نؤيد مشروع القرار المعروض على هذه الجمعية ؟ لربما بعد الاستماع إلى البيان القدير والمتسم بالحنكة السياسية الذي أدلى به وزير خارجية بربادوس ، لعله يفهم الآن بأن الإجابة لا تكمن فيما يقوله المشروع ، وإنما فيما لا يقوله . إن دعوة مشروع القرار إلى إجراء "مفاوضات" بشأن "جميع الجوانب" المتعلِّقة بمستقبل الجزر ، تمثل طلبا مغلفا بستار رقيق بإجراء مفاوضات بشأن السيادة - وهي المفاوضات التي أوضحت حكومة الأرجنتين بأنها لا يمكن أن تنتهي إلا إلى

Digitized by UNOG Library

نتيجة واحدة : وهي أن تضم الأرجنتين الجزر إليها . وتلك نتيجة - وهذا أمر لا شك فيه - لا يمكن أن يقبلها شعب جزر فوكلاند .

إن سكان جزر فوكلاند يشكّلون مجتمعا متميزا ومتجانسا ، استوطنت كثير من أُسرِهِ في الجزر منذ خمسة أو ستة أجيال ، أي مدة أطول مما يمكن للعديد من الأفراد في الأرجنتين أن يرجعوا إلى الوراء بتاريخ أُسرهم . ولا يمكن أن ننحي رغبات سكان الجزر جانبا . يجب أن تدرك الجمعية ، كما ينبغي أن تدرك الأرجنتين ، ما أعلن عنه سكان الجزر مرارا عن طريق ممثليهم المنتخبين : وهو أنهم لا يرغبون في أن يصبحوا جزءا من الأرجنتين ، وأنهم يرغبون في أن يبقوا بريطانيين يتمتعون بترتيبات خاصة بهم للحكم الذاتي المحلي . ولقد أوضحوا ذلك لي عندما زرت الجزر بنفسي في بداية هذا العام ورأيت مجلس الجزيرة وكذلك المجتمعات المحلية الصغيرة المتناثرة في الجزر . وكانت تجربة مفيدة وسعيدة جدا وكشفت من الكثير بالنسبة لي . وإن ممثلي جزر فوكلاند سيوضحون دون شك هذه النقاط عندما يتكلمون أمام اللجنة الرابعة في صباح الغد . وحكومة بلادي ملتزمة بأن تدافع عن اختيارهم . وهي بالفعل ملتزمة أن تفعل ذلك بموجب الميثاق والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وستخذلهم الجمعية إذا صوتت ضد هذا المبدأ الأساسي .

هذا هو السبب الحقيقي ومصدر خلافاتنا : ألا وهو ما إذا كان حق تقرير المصير ينبغي أن ينطبق على الجميع ، أو على البعض فحسب . ونحن لا نتردد مطلقا في القول بأن ذلك الحق ينطبق على الجميع ، ولدينا الشجاعة ، بل ويملي علينا الواجب ، أن نتمسك بذلك . ويتعين على جميع الوفود الحاضرة هنا أن تعترف بأن التصويت لصالح هذا المشروع يعد بمثابة تصويت ضد مبدأ تقرير المصير .

ما هو المستقبل إذن ؟ وكيف يمكن أن نحسم هذه المشكلة الوحيدة القائمة بين بريطانيا والأرجنتين ، وربما المسألة الوحيدة الرئيسية المثارة بيننا ؟ إن الحكومة الأرجنتينية تعتقد اعتقادا واضحا أنها إذا استمرت في إصرارها على إجراء مناقشة سياسية تؤدي إلى اتخاذ هذا القرار المضلل ، وإنها إذا امتنعت عن الرد بالمثل على

Digitized by UNOG Library

مسألة تحسين العلاقات مع المملكة المتحدة ، وإذا استمرت في تجاهل مشاعر سكان جـــزر فوكلانـد ، فإن كل شيء سيكون في النهاية في صالح الأرجنتين .

إن هذا وهم . وعلى العكس من ذلك ، تعتقد الحكومة البريطانية أن البلديـــن لا ينبغي لهما ، بل ولا يمكنهما ، أن يصرا على مظاهر عدم التفاهم والعـــداوة القديمة . ولا يساورنا أي شك بشأن سيادتنا على الجزر . فسكان الجزر يريـــدون أن يبقوا تحت سيادتنا . ولذا لا معنى لأن نواجه ، هنا وفي أي مكان آخر ، عاما بعـــد عام ، نفس المسألة التي لا يمكن حلّها . وبدلا من ذلك ، يجب على المملكة المتحـــدة والأرجنتين أن ينحيا جانبا مسائل السيادة على الجزر ويعملا على تحسين علاقاتهمـــا الثنائية . وإن استعدادنا لاتباع هذا الحل تثبته جهودنا المتكررة على مرّ السنيـــن للتحرك إلى الأمام بشأن القضايا العملية مع الأرجنتين . وقد قوبلنا بالرفض حتى وقـــت قريب . وإننا لنأمل أن تكون هناك أسباب قوية لمزيد من التفاؤل بالنسبة للمستقبل .

إننا نعترف بحسن نية كثير من الوفود الحاضرة هنا اليوم ، وربما تكـــون الأغلبية الكبرى تتمتع بعلاقات وديّة مع كل من بريطانيا والأرجنتين وتود بإخلاص أن تـرى بلدينا يحسمان على نحو سلمي وسريع الخلافات القائمة بينهما . وأقول لهذه الوفـــود ببساطة : امتنعوا عن تأييد تلك الطقوس الفارغة التي أصبح هذا القرار يمثلهـــا . واتركوا الطرفين المعنيين يعملان في هدوء وتصميم نحو تحسين علاقاتهما الثنائية .

السيد أغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انصرم عـــام تقريبا منذ أن اتخذت الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، القـــرار ٤٠/٤١ ، وللأسف لا يمكننا في هذه الدورة أن نتكلم عن أية حقائق أو أحداث تجعلنـــا نشعر بالأمل في أن المسألة التي نتناولها في طريقها إلى الحل .

Digitized by UNOG Library

إن الأمين العام ، في تقريره المتعلّق بهذه المسألة ، والوارد في الوثيقة A/42/732 المؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، بعد أن أشار إلى أنه ظل طوال العام الحالي على اتصال وثيق مع حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وأنه ناقش المسألة في عدد من المناسبات مع وزيري خارجية البلدين وممثليهما الدائمين لدى الأمم المتحدة ، يؤكد ما يلي :

"وقد خلصت من هذا التبادل للآراء إلى أن الظروف لم تتطور بما يكفي لتمكيني من القيام بالولاية التي كلفتني بها الجمعية العامة" .

(A/42/732 ، الفقرة ٤)

وبعد أن عرض الأمين العام بإيجاز المواقف المختلفة للطرفين خلص الأمين العام إلى ما يلي :

"وفي حين أن الطرفين كليهما قد أبديا في العام الماضي ضبطا للنفس جديرا بالثناء ، واستعدادا واضحا للحد من مجالات التوتّر ، فإن من دواعي أسفي أنه لم تثبت بعد إمكانية إشراك كلتا الحكومتين في ذلك النوع من الحوار الذي يتفق مع قرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ وهو الأمر الذي قمت بالحث عليه في الماضي" . (الفقرة ٦)

لكن هذه الأوضاع لا يجوز أن تثبط من عزائمنا . بل - على النقيض من ذلك - ينبغي لنا أن نثابر في جهودنا للنهوض بمفاوضات شاملة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ، تتيح حسم المشاكل المعلّقة بين البلدين سلميا وبصفة نهائية ، بما في ذلك كل جوانب مستقبل جزر مالفيناس .

وكما ذكر الأمين العام في تقريره الذي استشهدت به ، ما زالت حكومة الأرجنتين مستعدة لبدء تلك المفاوضات . كما أن الأمين العام يكرر في تقريره التأكيد على استعداده لمساعدة الحكومتين في الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ .

ويبقى الآن على المملكة المتحدة التي قدمت الدليل في مناسبات أخرى على واقعيتها ، أن تستجيب لمناشدات المجتمع الدولي المتكررة ، وأن توافق على الشروع في مفاوضات شاملة دون قيود ، وهو ما دعا إليه القرار ٤٠/٤١ .

Digitized by UNOG Library

وكما ذكر ممثل المملكة المتحدة لتوه ، فإن الأرجنتين والمملكة المتحدة كانت تربطهما في الماضي علاقات وثيقة في المجالات المالية والتجارية والثقافية . ومن المحتمل احتمالا كبيرا للغاية أنهما ستستأنفان تلك العلاقات وتعززانها بمجرد حسم مسألة جزر مالفيناس ، لصالحهما المتبادل .

ومن ناحية أخرى ، فبغض النظر تماما عن الأسانيد التاريخية والقانونية التي بوسع الأرجنتين أن تستند إليها في مطالبتها بالسيادة على الجزر ، لا يمكن في هذه الأوقات ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية تبرير ارتباط تلك الأقاليم بعلاقة تبعية مع دولة من خارج القارة تبعد عنها آلاف الأميال .

ومن البديهي ، من ناحية أخرى ، أنه نظرا لقرب الجزر جغرافيا من الاقليم القاري للأرجنتين ، فإن ضمها لسيادة الأرجنتين سيعني إمكانية الوفاء باحتياجات السكان بشكل أكثر كفاءة .

والتحجج في هذا السياق ، بحق سكان جزر مالفيناس في تقرير المصير ليس حلا للمشكلة ، لأن حق الأرجنتين على الاقليم لا يمكن أن يتوقف على إرادة مجموعة من السكان زرعت هناك نتيجة للاحتلال والقوة . هذا علاوة على أن الأرجنتين أعربت أكثر من مرة عن استعدادها لأن تأخذ في اعتبارها المصالح المشروعة لسكان الجزر .

ونحن نستنكر ، مرة أخرى ، بطبيعة الحال ، قيام المملكة المتحدة في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ بإعلان منطقة حماية وإدارة مزعومة لمصائد الأسماك حول جزر مالفيناس عشية البدء في مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة في دورتها الماضية ، فإعلان تلك المنطقة كان من شأنه اقحام عنصر خلافي جديد على الحالة . لكن رد فعل الأرجنتين المتزن في مواجهة ذلك التدبير الذي لم يكن مواتيا لاستعادة الثقة المتبادلة والمناخ الأفضل للحوار ، كان برهانا على استعدادها لحسم هذا النزاع المزمن عن طريق المفاوضات .

ونأمل ألا تصبح الجهود المتواصلة التي بذلتها منظمتنا - والأمين العام على وجه الخصوص - هباءً منثورا مع مرور الوقت الذي انقضى منذ انتهاء الأعمال العدائية المسلّحة . إن الاستقلال السلمي لأغلبية شعوب الأقاليم التي كانت ترزح في الماضي تحت

Digitized by UNOG Library

السيطرة البريطانية ، والحل الخلّاق لمسألة هونغ كونغ ، أنعشا آمالنا في أن تخلي المملكة المتحدة إن عاجلا أو آجلا إلى أنه لمصلحة علاقاتها بالارجنتين وبلدان أخرى في منطقتنا لا بد لها من حسم أوضاع خلّفها النظام الاستعماري البائد ، وذلك عن طريق الحوار - الحوار الذي ندعو إليه .

لكل هذه الأسباب ، نؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/42/L.17 الذي شاركت في تقديمه أوروغواي والبرازيل والجزائر وغانا والمكسيك والهند ويوغوسلافيا ، والذي يعيد التأكيد أساسا على ما جاء في ديباجة ومنطوق القرار ٤٠/٤١ الذي اتخذته الجمعية في العام الماضي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل الارجنتين الذي يرغب في ممارسة حق الرد .

وأذكّر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يقتصر حق الرد على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد ديلبيتش (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تعرّض ممثل المملكة المتحدة في بيانه لبعض النقاط التي تقتضي أن نوضّحها . وأشير هنا إلى معيار تقرير المصير وغير ذلك من أشياء تمسك بها ، بعض تلك الأشياء ذات طابع تاريخي ومن قبيل الوقائع ، كالحجج السياسية القانونية التي ساقها دعما لموقفه ، إلا أنها لا تبدو موضوعا للنقاش في هذه المناسبة ، أما غير ذلك مما تمسك به ، كالقاء مسؤولية فشل محادثات برن على عاتق الأرجنتين ، فليست دقيقة ، كما يتبين من البلاغات المنشورة التي صدرت عن الجانب الأرجنتيني والسلطات السويسرية في ذلك الوقت . والواقع أننا ناقشنا كل هذا مرارا وتكرارا ، والجمعية العامة ملمة به إلماما جيدا ، كما أن بيان وزير خارجيتنا ألقى ضوءا على الموضوع برمته .

ولكن بدلا من الإسهاب في سرد مواقفنا ووجهات نظرنا بالتفصيل أود أن أركّز على ما تضمنه بيان ممثل المملكة المتحدة شرحا للأسباب التي دعت المملكة المتحدة إلى عدم التصويت على مشروع القرار . فتلك الأسباب ، كما أكد ممثل المملكة المتحدة ،

Digitized by UNOG Library

هي أن المفاوضات المقترحة في مشروع القرار A/42/L.17 تعتبر حكما مسبقا على النتيجة النهائية . وهذه نقطة أوضحناها أكثر من مرة . واليوم ذكر وزير العلاقات الخارجية وشؤون العبادة ببلدي ما يلي :

"وجدير بالذكر أن القرار ٤٠/٤١ ، والمقررات الاخرى التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا بشأن جزر مالفيناس لا تتعدى مجرد مطالبة حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بالبدء في المفاوضات بغية إيجاد الوسائل التي تؤدي إلى حسم المشاكل المعلّقة بين البلدين ، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلّقة بمستقبل جزر مالفيناس ، حسما سلميا ونهائيا ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة" .

Digitized by UNOG Library

"وهذه القرارات لا تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات ، بل على العكس من ذلك فإنها تتيح للجانبين إمكانية الإعراب عن وجهات نظرهما بحرية ، وتوفّر إطارا واسعا ومرنا للغاية للحوار الشنائي . إن النهج البنّاء الذي اتسمت به هذه الإعلانات لا يستهدف تأييد طرف على طرف آخر ، ولكنه يسعى بالاحرى إلى تعزيز المصالحة بين الارجنتين والمملكة المتحدة على أساس ثابت ومسؤول ودائم" . (المرجع السابق ، ص)

وتتمشى هذه الكلمات أيضا مع ما قاله ممثل البرازيل عندما عرض مشروع القرار L.17 نيابة عن مقدميه . لقد قال ممثل البرازيل ما يلي :

"ففي سياق البحث عن تسوية للنزاع ، أشير "إلى جميع الجوانب المتعلّقة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) ، وفقا لميثاق الامم المتحدة" . ومن ناحية أخرى ، فإن مشروع القرار لا يشير إلا إلى ضرورة التفاوض ، ويترك للطرفين اختيار الوسائل التي يعتبران أنها مناسبة لتحقيق تفاهم متبادل .

"وهكذا ، فإن مشروع القرار لا ينحاز لجانب دون الآخر ، ولا يؤثر بأي طريقة على المواقف الاساسية لأي طرف من الطرفين . إن النداء الموجّه من أجل التفاهم المتبادل بين الارجنتين والمملكة المتحدة ، يستهدف تحقيق السلم والتسوية العادلة والدائمة للاختلافات القائمة بينهما" . (ص)

وينبغي أن تبدد هذه الكلمات الشك الذي أعرب عنه ممثل المملكة المتحدة بشأن أهداف مشروع القرار A/42/L.17 .

تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نظرا لان قائمة المتكلمين بالجلستين المسائيتين ليومي الاربعاء والخميس بشأن بند جدول الاعمال المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" طويلة جدا ، ستستأنف المناقشة مساء يوم الثلاثاء بعد أن نختتم نظرنا في البند الخاص بجزر فوكلاند (مالفيناس) .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠

Digitized by UNOG Library